الأمم المتحدة

E/CN.15/2007/L.1/Add.5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
26 April 2007
Arabic
Original: English

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
الدورة السادسة عشرة
فيينا، ٢٣-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

مشروع التقرير

المقرّر: دافيد **نيلسون** (كندا)

إضافة

تعزيز برنامج مكافحة الجريمة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ودور لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بصفتها هيئته التشريعية، بما في ذلك مسائل الشؤون الإدارية والإدارة الاستراتيجية والميزانية

١- نظرت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية أثناء جلستها الثامنة، المعقودة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، في البند ٧ من جدول الأعمال، المعنون "تعزيز برنامج مكافحة الجريمة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ودور لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بصفتها هيئته التشريعية، بما في ذلك مسائل الشؤون الإدارية والإدارة الاستراتيجية والميزانية". وكان معروضا على اللجنة لنظرها في هذا البند الوثائق التالية:

(أ) تقرير المدير التنفيذي عن مخطط الميزانية المدمجة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (E/CN.7/2007/12-E/CN.15/2007/15)؛

(ب) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن مخطط الميزانية المدمجة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (E/CN.7/2007/13-E/CN.15/2007/13)؛

270407 V.07-82926 (A)

(ج) مذكّرة من الأمانة عن استراتيجية الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (E/CN.7/2007/14-E/CN.15/2007/5)؛

(د) مذكّرة من الأمانة عن تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة (E/CN.7/2007/15-E/CN.15/2007/10)؛

(هـ) مذكّرة من الأمين العام يحيل فيها تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة (A/61/583).

٢- وألقى كل من مدير شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة ومدير شعبة الإدارة، كلمة استهلالية. واستمعت اللجنة إلى كلمتين ألقاهما ممثل ألمانيا (باسم الاتحاد الأوروبي) والمراقب عن بيرو (باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي). وألقى ممثل كندا كلمة باسم المنظمة الدولية للفرانكوفونية. وألقى كلمات أيضا ممثلو كل من جنوب أفريقيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان. وألقى كلمات أيضا المراقبون عن كوبا وأستراليا والنرويج.

المداولات

٣- أشار ممثلو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب)، في كلماتهم الاستهلالية، إلى تقرير وحدة التقييم المستقل عن آليات دعم التعاون التقني، وإلى تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التفتيش على إدارة البرامج والممارسات الإدارية في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وردود الإدارة عليهما.

٤- ورحّب عدّة متكلمين باعتماد استراتيجية الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ للمكتب، وتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة (A/61/583)، وكذلك قرار الجمعية العامة ٦١/٢٥٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ الذي يخوّل لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية صلاحيات متعلقة بالميزانية. كما لاحظوا بعين التقدير جهود المكتب الرامية إلى استحداث أسلوب الإدارة القائمة على النتائج وإدارة دورة المشاريع وزيادة التنسيق والاتساق. وبشأن الاستراتيجية، شدّد أحد المتكلمين على الحاجة إلى التركيز على النتائج وإلى المزيد من الشفافية في استخدام الأموال العامة الغرض.

٥- ورأى عدد من الممثلين أن استراتيجية الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ سوف تحسِّن الشفافية والكفاءة والإدارة. ودعوا المكتب إلى وضع خطة لتنفيذ الاستراتيجية ومؤشرات الأداء المتصلة بها.

٦- وأعرب عدّة ممثلين عن قلقهم إزاء مسألة الموارد، حيث لاحظوا أن غالبيتها هي موارد خارجة عن الميزانية. وذكروا أيضا أنهم لا يزالون قلقين إزاء تناقص رصيد الأموال العامة الغرض. وقالوا إن علو حجم التمويل المخصّص لأغراض معيّنة لا يتيح للمكتب المرونة اللازمة لتحديد الأولويات. وثمة حاجة إلى مزيد من التمويل العام الغرض كيما يتمكّن المكتب من تحسين تخطيط الأنشطة وتنفيذها وفقا لولايته. ورأى أحد الممثلين أن ميزانية المكتب تتأثر بقدر مفرط على عامل العرض، وأن ذلك يخل بفعالية تعددية الأطراف.

٧- وذكر أنه بغية تحسين النسبة بين الأموال المرصودة لأغراض معيّنة والأموال غير المرصودة لأغراض معيّنة، لا بدّ للمكتب من تزويد الجهات المانحة بمعلومات واضحة وشفّافة عن استخدام الأموال العامة الغرض وعن النتائج المحقّقة. وأُبدي اعتراف بما أدخله المكتب من تحسينات في مجال زيادة الشفافية في استخدام أموال الأغراض العامة وكفاءة التكلفة وتحقيق الوفورات. ودعا أحد المتكلمين إلى زيادة الكفاءة وزيادة التنسيق مع الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وطلب أحد المتكلمين المزيد من التحسين في شفافية المعلومات المتعلقة بالميزانية، بما في ذلك إعداد بيان مالي سنوي وخطة مالية سنوية. وطلب أيضا أن تكون ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مصحوبة بخلاصة وافية للمشاريع مصنفة وفقا لمجالات النتائج المتفق عليها في استراتيجية الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وطلب متكلم آخر توضيحا بشأن التطبيق المتفاوت لقاعدة الـ١٣ في المائة لتكاليف دعم البرامج، وبشأن استخدام تلك الأموال.

٨- وأبدى عدّة متكلمين تأييدهم لجهود المكتب الرامية إلى توسيع قاعدة مانحيه، خصوصا فيما يتعلق بالتمويل العام الغرض، وإلى ضمان تمويل أنشطته تمويلا كافيا وقابلا للتنبؤ به ومستقرا. وأعرب أحد المتكلمين عن قلقه بشأن استخدام عبارة "رهنا بتوافر الموارد من خارج الميزانية"، وبشأن أثر الميزانية العادية ذات النمو الصفري على أعمال المكتب.

٩- واسترعى متكلّم آخر الانتباه إلى الحاجة إلى تقديم المساعدة التقنية بلغة البلد المستفيد، إذا أمكن ذلك، وخصوصا إلى ضمان إتاحة كل المواد المتعلقة ببناء القدرات بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وأثنى المتكلمون على فرع منع الإرهاب لعرضه معلومات في صفحة المكتب على الويب بلغات العمل المستخدمة في الأمانة.

١٠- وأشار أحد المتكلمين إلى استخدام صيغة في مشاريع القرارات تجعل تنفيذها مرهونا بتوافر موارد خارجة عن الميزانية، ونوّه بمعارضة حكومته لاستخدام صيغة من هذا القبيل. وذكر أن وضع حكم من هذا القبيل يتجاوز ولاية اللجنة ويتعارض مع عدة قرارات صادرة عن الجمعية العامة تعترف بحصرية سلطة اللجنة الخامسة فيما يتعلق بالميزانية. وقيل إن المقصود من استخدام تلك الصيغة هو منع توسّع الميزانية العادية، وخصوصا الحيلولة دون استخدام صندوق الطوارئ. وذكر متكلّم آخر أنه عاجز عن فهم التحفظات التي أُبديت بشأن استخدام تلك الصيغة.

١١- وأعرب أحد المتكلّمين عن تأييده لجهود المكتب المستمرة من أجل دمج تدابير مواجهة المخدرات وتدابير مواجهة الجريمة معا، وشجَّع المكتب بقوة على مواصلة مبادرات مثل المبادرات المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي، والنزاهة، والميزنة القائمة على النتائج، وإدارة دورة المشاريع، وإدارة المعارف، والتقييم، والإدارة المالية. وذُكر أن حكومة أستراليا، اعترافا منها بهذا الجهد وتأييدا له، قرّرت زيادة مساهمتها في صندوق الأموال العامة الغرض. وإضافة إلى تقديمها تمويلا أساسيا، أسهمت حكومة أستراليا في أنشطة معيّنة تتعلق على وجه التحديد بالمخدرات والجريمة في آسيا والمحيط الهادئ. وفي هذا الصدد، ذكر ذلك المتكلّم أن التمويل المتوقع لآسيا والمحيط الهادئ في الميزانية المدمجة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أقل من التمويل المخصّص لمناطق أخرى، وحثّ الجهات المانحة الأخرى على تقديم مزيد من الدعم لمبادرات المكتب في تلك المنطقة.

١٢- واقترح أحد المتكلمين عدّة سبل لتدعيم فعالية لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بصفتها هيئة تشريعية للمكتب. وشدّد خصوصا على ضرورة زيادة الخبرات الفنية وإيجاد توازن بين ما تعالجه اللجنة من مسائل خاصة بالمخدرات ومسائل تتعلق بالوقاية الاجتماعية. وأشار أيضا إلى ضرورة إيجاد توازن بين الجوانب الدبلوماسية والجوانب الفنية لعمل اللجنة. وأبدى قلقه من حدوث تناقص في عنصر الخبراء في تركيبة اللجنة وعملها. وشدّد على الحاجة إلى إدارة أكفأ لجدول الأعمال واختيار موضوع محوري وحيد لكل دورة من دورات اللجنة. وقُدّم اقتراح بأن يُناقَش الموضوع المحوري لمؤتمر الأمم المتحدة القادم لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين أثناء المشاورات غير الرسمية التي ستعقد قبل الدورة السابعة عشرة للجنة.

١٣- وأعرب عدّة ممثلين عن قلقهم إزاء التأخر في إطلاع اللجنة على تقريري مكتب خدمات الرقابة الداخلية ووحدة التقييم المستقل. وأبدى اثنان من المتكلمين ملاحظات أولية بشأن ذينك التقريرين وبشأن ردود الإدارة ذات الصلة. وشجّع المتكلّمان المكتب على اعتماد نهج بنّاء إزاء ما يتضمّنه التقريران من توصيات ذات صلة، وقالا إنهما يتطلعان إلى أن

تتاح لهما في المستقبل القريب فرصة لمواصلة مناقشة التقريرين ولمعرفة الكيفية التي يعتزم بها المكتب تنفيذ توصياتهما. ورحّب أحد المتكلمين بتوصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية المتعلقة بتوحيد ومواءمة وثائق التخطيط، بما فيها الوثائق المتصلة بالميزانية.

١٤- وردّا على الملاحظات التي أبدتها الدول الأعضاء، بما فيها الملاحظات المتعلقة بالتأخر في إطلاع اللجنة على التقريرين، أكّدت الأمانة للجنة أنها ستعقد في المستقبل القريب جلسات إحاطة لجميع الدول الأعضاء بشأن كل من التقريرين على حدة.